

## المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني

مسألة : قال : وإن اختلفا في الثمن فالقول قول المشتري .

مسألة : قال : وإن اختلفا في الثمن فالقول قول المشتري إلا أن يكون للشفيح بينة .  
وجملته أن الشفيح والمشتري إذا اختلفا في الثمن فقال المشتري : اشتريه بمائة فقال الشفيح : بل بخمسين فالقول قول المشتري لأنه العاقد فهو أعرف بالثمن ولأن الشقص ملكه فلا ينزع من يده بالدعوى بغير بينة وبهذا قال الشافعي فإن قيل : فلا فلتم القول قول الشفيح لأنه غارم ومنكر للزيادة فهو كالغاصب والمتلف والضامن لنصيب شريكه إذا اعتق ؟ قلنا : الشفيح ليس بغارم لأنه لا شيء عليه وإنما يريد أن يملك الشقص بثمنه بخلاف الغاصب والمتلف والمعترق فأما إن كان للشفيح بينة حكم بها وكذلك إن كان للمشتري بينة حكم بها واستغنى عن يمينه ويثبت ذلك بشاهد ويمين وشهادة رجل وإمرأتين ولا تقبل شهادة البائع لأنه إذا سهد للشفيح كان متهما لأنه يطلب تقليل الثمن خوفا من الدرك عليه وإن أقام كل واحد منهما بينة احتمل تعارضهما لأنهما يتنازعا فيما وقع عليه العقد فيصيران كمن لا بينة لهما وذكر الشريف أن البينة بينة الشفيح ويقتضيه مذهب الخرقى لأن بينة الخارج عنده مقدمة على بينة الداخل والشفيح هو الخارج وهذا قول أبي حنيفة وقال أصحابه : البينة بينة المشتري لأنها ترجح بقول المشتري فإنه مقدم على قول الشفيح ويخالف الخارج والداخل لأن بينة الداخل يجوز أن تكون مستندة إلى يده وفي مسألتنا البينة تشهد على نفس العقد كشهادة بينة الشفيح .

ولنا أنهما بينتان تعارضتا فقدمت بينة من لا يقبل قوله عند عدمها كالداخل والخارج ويحتمل أن يقرع بينهما لأنهما يتنازعا في العقد ولا يد لهما عليه فصارا كالمتنازعين عينا في يد غيرهما